هو اندماجها الكلي في الانتاج، وشرط أساسي من شروط هذا الاندماج (المساواة) في الانتاج هو تامين الحلول الاجتماعية لوظائف رعاية الطفل والعناية البيتية. وهذه الحلول لن تتوفر إلاّ عند إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج حيث يتم خلق الشروط التكنولوجية والاجتماعية للمساواة بين الرجل والمرأة (بما في ذلك دور الحضانة، المطاعم الجماعية، فرص التعليم المتساوي، اعتبار الامومة مهمة اجتماعية يتحمل تكلفتها المجتمع ويؤمن كذلك كافة متطلبات ومستلزمات تحويلها إلى وظيفة اجتماعية). إن الحل النهائي لقضية المرأة يكمن في الاشتراكية.

إن التاكيد على أن تقسيم العمل بين الجنسين يرتكز بالاساس على حصر وظيفة الامومة بالمرأة دون التعامل معها كوظيفة اجتماعية، ان هذا التاكيد ضروري حتى يتم توجيه النضال من أجل تحرر المرأة ومساواتها بالاتجاه الصحيح، فمشكلة اضطهاد المرأة والتمييز ضدها لا تكمن، بالاساس، في القيم الاجتماعية والافكار السائدة بل في تقسيم العمل القائم بين الجنسين والمستند على حصر وظيفة الامومة والعمل المنزلي بالمرأة. ويؤكد تحليل طبيعة النظام الرأسمالي والتجربة العملية خلال هذا القرن، ومنذ انتصار الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، بأن لا حل جذري لهذه المسالة إلاّ في ظل الاشتراكية.

إن هذا يعني أن هناك ترابطاً استراتيجياً بين قضية الطبقة العاملة وقضية المرأة من حيث أن الحل الجذري لهما واحد: إلغاء أساس النظام الرأسمالي وبناء النظام الاشتراكي.

إن هذا الترابط الاستراتيجي بين قضية المرأة وقضية الطبقة العاملة يملي على تنظيمات الطبقة العاملة في البلدان العربية واحزابها إعطاء الاهتمام الجدي لقضية المرأة العربية. ويملي أيضاً درجة عالية من التنسيق بين التشكيلات النقابية للطبقة العاملة والمرأة في النضال من أجل تحسين شروط العمل للعمال كافة ولتبني قضايا المرأة العاملة.

٩ – ١: هذه الملاحظة لا تتعدى تحديد المدخل العام لدراسة أوضاع المرأة الفلسطينية وبخاصة تجاه الحواجز التي تقف أمام مشاركتها في الانتاج. وهي، بالتالي، لم تدخل في خصوصيات مشكلات المرأة الفلسطينية في عدد من التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني والتمايزات الموجودة بين هذه التجمعات ذاتها من جهة، وبين هذه التجمعات والمجتمعات التي تعيش بينها من جهة اخرى. فعلى سبيل المثال تتباين بشكل واسع نسبة الاناث العاملات في الزراعة بحيث تشكل ٦٢٪ من مجموع القوة العاملة النسائية في الضفة وأقل من ١٢٪ في قطاع غزة وتنعدم بين الفلسطينيين في السعودية ودولة الامارات والكويت والعراق. ويمتد التباين هذا ليشمل المخيمات أو التجمعات الفلسطينية داخل البلد الواحد (راجع جدول رقم ٥ على سبيل المثال). كما أن الحجم العددي للمرأة العاملة الفلسطينية ليس تصاعدياً بشكل واضح بل يتعرض للتذبذبات سنوية (راجع الجداول رقم ١٤، ١٥، ١٦). وتشمل هذه التباينات مناحي عديدة اخرى مثل التركيبة الديمغرافية ونسبة الجنس بين السكان... الخ (راجع جدول رقم ١٧). إن